بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة /صفاء محمود عبد الشافى

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات: لايوجد

كلية الحقوق
قسم القانون المدني

ركن السبب بين الإبقاء والإلغاء

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

إياد إبراهيم محمد كلوب

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد نصر الدين منصور (رئيساً)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ عبد العزيز المرسي حمود (عضواً)

أستاذ القانون المدني – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة مدينة السادات

أ.د/ خالد حمدي عبد الرحمن (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ محمد محمد أبو زيد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

١٤٤٣ هـ – ٢٠٢٢ م

كلية الحقوق
قسم القانون المدني

صفحة العنوان

اسم الباحث: إياد إبراهيم محمد كلوب

عنوان الرسالة: ركن السبب بين الإبقاء والإلغاء (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: القانون المدني

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠٢٢

كلية الحقوق
قسم القانون المدني

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: إياد إبراهيم محمد كلوب

عنوان الرسالة: ركن السبب بين الإبقاء والإلغاء (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد نصر الدين منصور (رئيساً)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ عبد العزيز المرسي حمود (عضواً)

أستاذ القانون المدني – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة مدينة السادات

أ.د/ خالد حمدي عبد الرحمن (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ محمد محمد أبو زيد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أُجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

بتاريخ / / ٢٠٢٢ **بتاريخ / / ٢٠٢٢**

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ
وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي
بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩ ﴾

(سورة النمل – الآية ١٩)

- يا رب لا تطيب الحياه في ليلها ونهارها إلا بشكرك

وطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك وحمدك اللهم لك الحمد والشكر

كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك،

- الى من بلغ الرساله وأدي الأمانه نبي الرحمه ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم،

- إلى والدي رحمه الله ، قدوتي الأولى وهو من أخذ بيدي وأوصلني الى بر الأمان و هو من اشبعني بدفء حنانه وحبه الى من افتخر به ويطاردنى طيفه حيث ذهب بعيدا بإراده الله لا نملك الا ان نقول الحمد لله على كل حال فالابوة هي الامان،

- إلى والدتي الحبيبه التي أكبر وانا عندها صغير وأشيب

وانا في عيونها طفل، إذا نسيني الناس فلا تنساني،

واذا تغير علي العالم فلن تتغير تجاهي أبدا،

- الى زوجتي ورفيقة دربي أقول اذا العين لم تراك فالقلب دوما معك قد نشعر بالوحده بين كثير ممن معنا وحولنا، وقد نشعر بالانس بوجود شخص واحد ليس الأمر متعلقا بعدد من حولك بل بقلب من معك،

- الى أولادي حفظهم الله ورعاهم تحملتم الكثير من ألم الفراق لغيابي

إلى صهري العزيز وزوجته وعائلته الكريمة الذين ساندوني في كل مراحل حياتي

- الى من خففوا عني عناء الغربه ومثلوا لي الاخوه والصداقه،

- الى إخواني وأخواتي وعائلتي الكريمه

- إلى بلدي الحبيب فلسطين الغاليه و شعبنا الفلسطيني في كل أقطار

المعموره، الى أصدقائي في فلسطين وخارجها،

- الى أهل مصر كنانه الله في الارض كل الدعاء بالتقدم والإزدهار والأمن والامان،
- داعين الله عز وجل ان يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي يوم القيامه، إنه نعم المولى ونعم النصير، إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد والشكر والثناء لله العظيم حمدًا طيبًا كثيرًا مباركًا كما ينبغي لوجهه الكريم، على ما هداني لهُ ومدَّني بالعزيمة والإصرار وأرشدني إلى طريق الصواب ويسرَّ لي سبل العلم. والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آلهِ وصحبه ومن والآه. أما بعد:

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى قدوتي ومعلمي واستاذي وصاحب الفضل علي بعد الله فيما وصلت إليه، إلى حضرة **الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الرحمن**، استاذ ورئيس قسم القانون المدني- عميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس، العالم الجليل وصاحب العطاء المتدفق، على ما بذله من جُهد وما أمدَّني به من عون وتوجيهات بنّاءه، وعلى ما أولاني أياه من رعاية واهتمام، وعلى طيب معاملته لي، فقد عاملني بتواضع العلماء وبحنو الآباء، فكان السند لي في غربتي عن أهلي ووطني، فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك الله له في اهله وماله، وادام عليه الصحة والعافية.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى أستاذي الكريم **الأستاذ الدكتور/ محمد محمد أبو زيد**, أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة عين شمس، ولقد تشرفت بقبولك الإشراف على رسالتي كل الشكر والتقدير لما قدمه لي من عون وإرشاد مما يجعلني مديناً له بكل تقدير والذي أسدل علي من نصح مفيد وتوجيه سديد, حيث أفاض علي من صائب معارفه، وحسن لطائفه، ما أنعش عزيمتي, وضاعف همتي، وفوق هذا وذاك ما امتاز به من: الخلق الودود، والتواضع المعهود, إذ أشعرني بأخوة حانية مبرأة من التعالي، وهكذا الكرام, يزدادون تواضعاً كلما ارتقى بهم المقام. راجيًا المولى عزَّ وجل أن يمتعه بالصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري وامتناني إلى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ محمد نصر الدين منصور**، أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق– جامعة عين شمس، الذي أدين له بالفضل والعرفان، لتفضل سيادته بقبول رئاسة لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، وتحمله أعباء قراءتها وتقييمها للإسهام في إثرائها، وتدارك ما ورد فيها من سهو أو خطأ، رغم ضيق وقته الثمين وعظم مسئولياته، فجزاه الله عني خير الجزاء وبارك الله له في علمه وعمره، وجعله في ميزان حسناته.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى القامة العلمية وصاحب الأخلاق الرفيعة العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز المرسي حمود**، أستاذ القانون المدني – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة مدينة السادات، الذي أدين له بالفضل والعرفان، لتفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وتحمله عناء قراءتها وتقييمها رغم ضيق وقته الثمين وجسامة مسئولياته، فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك الله له في علمه وعمله ومتعه بموفور الصحة والعافية.

الباحث

المقدمة

أولا: أهمية البحث

يتميز النشاط التعاقدي بالحداثة والتطور على مر العصور، هذا بدوره مرتبط بتقدم أوجه الحياة، مما أوجب بقاء القانون المنظم للنشاط التعاقدي على قدر كبير من التطور والمرونة، وذلك لكي يواكب عملية التعاقد بشكل عام بين الأفراد من بدايتها حتى انقضائها، لذلك عكفت التشريعات في جميع الدول على مسايرة هذا التطور الكبير الحاصل في أي زمان كان، وذلك لتلبية احتياجات أفرادها بحيث تضع لهم الأساس القانوني الصحيح الذي يُسهّل لهم إبرام عقود تحت مظلّة قانونية متطورة فيها جواب عن كل تساؤل.

وإذا نظرنا إلى عصرنا الحالي نجد أن جميع الدول التي لها تأثير كبير على القوانين المنظمة للتعاقدات بوجه عام، لها نظامها الذي تتّبعه؛ فنجد على الساحة القانونية النظام اللاتيني والذي تتزعمه كل من فرنسا ومصر ومن دار في فلكهما، ونجد النظام الأنجلو أمريكي والذي تتزعمه كل من بريطانيا وأمريكا ومن دار في فلكهما، ونجد أيضا النظام الجرماني والذي تتزعمه ألمانيا[1]، حيث خاض فقهاء القانون في هذه النظم في العقد وأركانه خوضا عميقا منذ آلاف السنين. ففي النظام اللاتيني نجد أن أركان العقد وهي الرضا والمحل والسبب حيث ظهرت فيه بشكل واضح، بينما في النظام الأنجلو أمريكي لديهم أركان العقد هي الرضا فقط ولكن العقد لا ينعقد إلّا بوجود مقابل، أي أن أركان العقد في هذا النظام هي الرضا والمقابل، وهو مقابل لما سوف يحصل عليه كل متعاقد لأنه عندهم لا جدوى بدون

---

[1] لقد كان للجو الفلسفي الذي ساد في القرن التاسع عشر، تأثير مباشر على اتجاه الفكر القانوني نحو النظرية الوضعية، وقد شد من أزره في فرنسا إقدام نابليون على تقنين القانون وبعد صدور هذه التحفة الخالدة انحصرت مهمة رجل القانون في تفسير النصوص القانونية التي كانت تمثل في ذلك العصر خلاصة الحكمة والتي كان احترامها الديني الشرط الاساسي للأمن الذي انشده المجتمع البرجوازي بعد الثورة، هنري باتيفول فلسفة القانون ترجمة الدكتور سموحي فوق العادة منشورات عويدات بيروت– باريس ص ٨.

مقابل من التعاقد، أما في النظام الجرماني فقد أخذ بالنزعة الموضوعية وفكرة الإرادة الظاهرة والتصرف المجرد[1].

وأمام هذا التنوّع والاختلاف في موضوع أركان العقد وأمام تجارب كل نظام على حدة، وما وصلت إليه إلى وقتنا الحالي نجد أن النظام اللاتيني والذي تتزعمه فرنسا قد أعاد ترتيب بيته القانوني بمرسوم ١٠ فبراير ٢٠١٦ وتخلى عن ركن السبب بفكرة جديدة وهي مضمون العقد، مع الإشارة إلى الاحتفاظ بوظائفه، وأمام تماسك النظام الآخر وهو الأنجلو أمريكي وتمسّكه بما سار عليه وهي فكرة الرضا والمقابل كركنين للعقد يتحتم علينا أن نخوض في فكرة السبب القديمة قبل التعديل الفرنسي والتي مازالت سارية في مصر وعالمنا العربي، وبين فكرة مضمون العقد الجديدة في فرنسا، وكذلك بين فكرة الرضا والمقابل من العقد، والوقوف على جوانب هذه الأفكار ومحتوياتها الأساسية والجدوى من الأخذ بإحداها.

من الواضح للعيان أن فكرة السبب بمفهومها الموجود في مصر والعالم العربي تحتاج إلى تقييم كبير، تقييم تحتّمه تركيبة هذه النظرية وما تحمله من دواعٍ للخلاف بين فقهاء القانون هذا من جهة، وكذلك هذا التقييم تحتّمه ضرورة الحداثة والتطور

---

[1] طلبة وهبة خطاب –مقابل الوعد بالالتزام في القانون الأنجلو أمريكي – دار الفكر العربي ١٩٧٩ ص ٧٢ وما بعدها، (لقد تمتع القانون المدني الفرنسي باعتباره نموذجا تاريخيا للنظام اللاتيني بنفوذ تاريخي كبير في معظم البلدان التي سايرته في نهجه لأنه يعتبر مصدرا لأحكامه على مدى قرنين من الزمان ولكن الكثير من نصوصه التي وضعت عام ١٨٠٤ قد باتت غير قادرة على مواكبة الواقع الجديد في العالم والنظم القانونية حيث تقاطعت فيه القوانين والتجارة والتكنولوجيا من هنا بدت الحاجة ملحة لإجراء تغيير على قانون نابليون الصادر عام ١٨٠٤ وحيث كان السباق لإجراء التغيير هو القضاء الفرنسي الذي كرس في أحكامه مبدأ الأمن القانوني حيث كان هدفه هو إجراء توازن في العقد واستمرارية الترابط بين التزامات المتعاقدين وقد كانت أحكام القضاء هي الممهد للمشرع الفرنسي لإجراء تعديل وتغيير هو الأهم والأوسع، حيث شمل التغيير الصادر في ١٠ فبراير ٢٠١٦ ثلاث مائة مادة لتحل محلها ثلاث مائة واثنتين وثلاثين مادة دون أن يُمس السياق العام للقانون المدني) أشرف جابر، الإصلاح التشريعي الفرنسي لنظرية العقد ملحق خاص لبحث ج ٢ جامعة حلوان نوفمبر ٢٠١٧– ص ٢٨٥.